إشكالية منع صرف المنصرف في ديوان الشاعر عبد الرحيم الهيتي

أ.م.د. أحمد جمعة محمود الهيتي
جامعة الأنبار – كلية التربية الأساسية / حديثة
isl.ahmedj@uoanbar.edu.iq / 009647726551416

ملخص

تعلمنا في دراستنا الأولية أن العلم أو الصفة إن لم يتوافر فيهما علتان من علل منع الصرف يبقيان منصرفين ويجران بالكسرة، ووقفة مع الشاعر عبد الرحيم الهيتي (رحمه الله) في ديوانه فتحت آفاقا في النفس بعد أن غلب عليها اتهام الشاعر باعتماد الضرورة، فضلا عن ترك المجال للاتهام بالخطأ على الرغم من معرفتي بمكانة الشاعر اللغوية والنحوية؛ إذ إن كتب النحو أنبأتنا بعدم صحة ما نتمسك به؛ وذلك فيما عرضت لنا مما لم يكن مألوفا في درسنا، وأثبتت لنا أن منع صرف المنصرف لم يكن ولن يكون بمستهجن عند كثير من النحويين، وأن الشواهد التي زاد عددها تبقى حجة لما أجازه النحويون وردوا به رأي غيرهم ممن لم يسمح بذلك على الرغم من كثرة من أجاز وكثرة ما عرفوا من شواهد.

كلمات مفتاحية : منع صرف ، المنصرف ، عبد الرحيم الهيتي

The Problem Of Preventing The Disbursement Of The Disbursed In The Collection Of The Poet Abd Al-Rahim Al-Hiti

A. P.Dr.Ahmed Jumaah Mahmood Alhiti
University of Anbar. College Basic Education/ Haditha
isl.ahmedj@uoanbar.edu.iq / 009647726551416

Summary

In our preliminary study, we learned that knowledge or an adjective, if two of the reasons for preventing exchange are not present in them, they remain separated and run by brokenness, and a pause with the poet Abd al-Rahim al-Hiti (may God have mercy on him) in his divan opened horizons in the soul after it was dominated by the poet's accusation of adopting necessity, as well as leaving room for accusation of error despite my knowledge of the poet's linguistic and grammatical status; As the grammar books informed us of the incorrectness of what we adhere to; And that is what was presented to us from what was not familiar in our lesson, and it proved to us that preventing the inflection of the inflected was not and will not be reprehensible to many grammarians, and that the evidence whose number has increased remains an argument for what the grammarians permitted and responded to the opinion of others who did not allow it despite the large number of grammarians Permissibility and the abundance of what they knew of the evidence.

Keywords: Preventing exchange, Al-Mansaf, Abdel-Rahim Al-Hiti

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن والاه، وبعد:

ففي كل يوم يخرج لنا النحو العربي بما يثبت أنه منهل لا تنقطع ولا تنقضي دروسه، ففي أثناء تحقيقي لديوان الشاعر عبد الرحيم الهيتي لفت انتباهي جره للاسم المنصرف بالفتحة، وما تسبب بلفت انتباهي

أتاني من معرفتي بما يحمله الشاعر من علم غزير تلقاه على مشايخ كبار في النحو وأصوله، فقررت الخوض في بحث استعمال كنت أظنه من الضرائر الشعرية التي يعتمدها الشاعر عندما تضيق به سبل الوزن والقافية والإعراب أحيانا، وبينما انا أقرأ لأعرف حقيقة ما أبقاني في حيرة إذا بي أجد للنحاة وقفات كثيرة ومذاهب متعددة، بل وجدت أن الدرس النحوي يقف على أرض صلبة في هذه القضية؛ وذلك فيما وجدته من خلاف أخذ حظه من النظر والأصول بما يجعل قضية منع صرف المنصرف لا تعافها الأذواق السليمة للغة وتعد من بين ماتعمد إليه اللغة في بيان مرادها من المعاني، فوجدت للنحاة في هذه المسألة أربعة مذاهب، وقمت بعرضها وأدلتها كما ذكرها أصحابها، وقد كان لكتاب الانصاف لابن الأنباري وقفته التي أسهمت في بيان مواطن الخلاف فيها، وخلصت في النتيجة إلى أن التعجل في تخطيء المتكلم يجب الابتعاد عنه؛ لأن اللغة حوت من الاستعمالات ما لا يسع حصره وتحديده، وقد أثبت البحث أن هذا الشاعر لم يكن في غفلة عن هذه الاستعمالات ولا عن تطبيقاتها. وكان منع صرفه للمنصرف مساوقا للغة وأدلتها، ولما عرف عن نحويين كثيرين أجازوا ذلك في ضوء العدد الذي لا يمكن إغفاله أو إهماله من الشواهد التي قيلت في عصر الاحتجاج والفصاحة.

التمهيد: الشاعر عبد الرحيم الهيتي

اسمه ونسبه[1]**:** هو عبد الرحيم بن الشيخ عبد الرحمن بن الحاج عبد المجيد بن أحمد بن خليل بن طه الدوسري نسبا والهيتي لقبا.

والدواسر[2] : واحدهم الدوسري، هي قبيلة عربية تشكلت من حلف قبلي بين قبائل تغلب وآل زايد و آل جعيد، غالبها في نجد.

ولادته ونشأته: ولد الشاعر عبد الرحيم الهيتي في الأول من تموز عام 1906م، وقد كانت ولادته في مدينة الزبير إحدى مدن محافظة البصرة، حيث كان عمل والده الشيخ عبدالرحمن عبد المجيد الذي كان يعمل مديرا لمدرسة الرشدية في الزبير[3] ، وقد قضى شاعرنا مع أسرته في الزبير ثماني سنوات، وفي عام 1914م رجع معهم الى الرمادي بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى، ومكثوا فيها ثلاث سنوات، ثم عادوا عام 1917م إلى الزبير مرة أخرى على إثر مطالبة أهل الزبير برجوع والده لإدارة المدرسة لما وجدوا فيه من علم وإخلاص، وقد تم رجوعه بموافقة المندوب السامي البريطاني[4] الذي قدم له أهالي الزبير طلبا في ذلك .

طلبه للعلم:

أ ـ مناهل دراسته: عند البحث فيها وجد أنه نهل العلم من ثلاثة مصادر، وهي كما يأتي:

1- مدرسة الرُّشْدِية الابتدائية[5] :

وهي المدرسة التي كان والده (الشيخ عبد الرحمن عبد المجيد الحاج أحمد الدوسري) مديرا لها، ونظرا لما تلقاه على والده من علوم وما لوحظ من إتقانه لها فضلا عن إتقانه للقراءة والكتابة تم قبول الشاعر عبد الرحيم في المرحلة الرابعة مباشرة[6]، و"إن مدرسة رشدية فتحت في الزبير في عهد الشيخ خالد عبد اللطيف العون (1324-1340هـ / 1898-1914م)؛ إذ أرسلت الحكومة العثمانية الشيخ عبد الرحمن

[1] ينظر: هيت في اطارها القديم والحديث، 80، وحياة عالم الأنبار الشيخ العلامة عبد الجليل السيد إبراهيم الهيتي، 12 ، وديوان الشاعر عبد الرحيم الهيتي، حققه وعلق عليه: الباحث، طبعة دار المناهج، بغداد، ط1، 2020، ص4
[2] ينظر: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، 395/1
[3] ينظر: وثائق مدرسة النجاة الاهلية في الزبير، 9 ، وديوان الشاعر عبد الرحيم الهيتي، 4
[4] ينظر: هيت في اطارها القديم والحديث، 62 ، وديوان الشاعر عبد الرحيم الهيتي، 4
[5] ينظر: هيت في اطارها القديم والحديث، 62
[6] ينظر: م. ن، وديوان الشاعر عبد الرحيم الهيتي، 6

الهيتي ليتولى فتح المدرسة الرشدية الأولى في الزبير، وكانت تدرس فيها إضافة إلى المواد الدينية بعض المواد العصرية، كالتاريخ والجغرافية واللغة التركية" [1]

2- مدرسة النجاة الأهلية:

وهي المدرسة التي أسسها الشيخ محمد أمين الشنقيطي عام 1920م؛ وبعد افتتاحها قام أبو الشاعر الهيتي بإلحاق[2] تلامذة مدرسته بها لتطور الدراسة فيها، وكان شاعرنا من بينهم؛ فتهيأت له فرصة التتلمذ على الشيخ العلامة محمد أمين الشنقيطي، والشيخ الأديب محمود الحوراني، وكانت هذه المدرسة متميزة في مناهجها وعلمائها؛ كون "المتخرج من المرحلة الابتدائية في مدرسة النجاة الأهلية آنذاك كالمتخرج من المرحلة الثانوية"[3] ، و" لا يعني ذلك أنها على المستوى العلمي للمدارس الابتدائية على ما هي عليه اليوم، بل كانت مناهجها العلمية أرفع من ذلك كثيرا، منها ما يدرس الآن بالجامعات مثل علوم الفرائض واللغة العربية"[4] ، ومما يروى أن الشاعر العراقي(معروف الرصافي) الذي شغل منصب مفتش في وزارة المعارف (التربية حاليا) زار هذه المدرسة عام 1923م، وأعجب بمناهجها ومستوى تلامذتها أيما إعجاب؛ فقال واصفا لها: "ليست مدرسة ابتدائية بل هي مدرسة جامعية"[5].

3- دار المعلمين في بغداد[6]

وقد التحق للدراسة فيها بعد المدرسة الابتدائية، وتخرج فيها سنة 1926م.

شيوخه:[7]

1- والده: الشيخ عبد الرحمن بن عبد المجيد أحمد الهيتي[8]

"هو الشيخ عبد الرحمن بن الحاج عبد المجيد بن الحاج أحمد بن الحاج خليل الهيتي ، ... ولد في هيت سنة 1864م وترعرع فيها وأخذ العلوم العربية والدينية على والده الحاج عبد المجيد، ثم انتقل الى الرمادي حيث أتم دراسته العلمية.

2 _ الشيخ محمد أمين الشنقيطي:[9]

وهو الشيخ أبو يوسف أو أبو عائشة الملقب بفأل الخير وهو لقب أسرته محمد أمين بن عبدي بن فال الخير بن حبيب بن أحمد بن عمر كداش الحسني الشنقيطي الذي ولد سنة 1296هـ، أي في سنة 1878م في شنقيط، عاصمة موريتانيا. ومما يشار إليه هنا أن هذا الشنقيطي ليس صاحب أضواء البيان، فالأخير توفي سنة 1973م[10]

3_ الشيخ محمود الحوراني:[11]

---

[1] مدرسة النجاة الأهلية، 1921-1974م، 11-12، وينظر: إتحاف الأسرة بمعرفة تاريخ البصرة، ، 46/2
[2] ينظر: م . ن
[3] وثائق مدرسة النجاة الاهلية في الزبير، 6
[4] ينظر: م. ن
[5] ينظر: م. ن
[6] ينظر: هيت في اطارها القديم والحديث، 80
[7] ينظر: هيت في اطارها القديم والحديث، 62، ، وديوان الشاعر عبد الرحيم الهيتي، 10
[8] ينظر: هيت في اطارها القديم والحديث، 62، وموسوعة الزبير العلمية، 179/5
[9] ينظر: من أعلام الفكر الإسلامي في البصرة، 11، وموسوعة الزبير، 179/5
[10] ينظر: علماء ومفكرون عرفتهم،171/1. ترجمة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، صاحب اضواء البيان / جمعها وصنفها عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس.
[11] ينظر: هيت في اطارها القديم والحديث، 62

وهذا الشيخ لم أجد له ترجمة عند من اطلعت على مؤلفاتهم، وقد ذكر الشيخ رشاد الخطيب أن شاعرنا تتلمذ على الشيخ محمود الحوراني، وهو ما سمعته منه مشافهة.

نبوغه في الشعر وأولى محاولات النظم عنده:

لقد أخبرني الشاعر عبد الرحيم رحمه الله أن أولى محاولاته لنظم الشعر كانت وهو في الرابعة عشرة من عمره، وهو ميل منه للشعر بدأ في سنة سبقت هذه المحاولة، وهذا شيء صرح به في رسالة لزميل له وجدتها بين أوراقه، وقد صاغها بأسلوبه المتقن الذي عكسه شعره البديع، وقد جاء فيها ((إن ميلي إلى الشعر نشأ معي يوم كنت في الرابعة عشرة من عمري، أما دواعيه فإني كما تعلم نشأت في بيت كان أبي - رحمه الله - المعلم الأول فيه، فقد علمني مبادئ اللغة العربية، وشيئا من علوم الدين، وقد وجهني إلى حفظ كثير من كتاب الله عز وجل وأحاديث نبينا الكريم، ثم دفعني إلى موارد المعرفة ومناهل اللغة والأدب، فدرست ألفية ابن مالك وعلم العروض والقوافي والمعلقات السبع وغيرها على العلامة الكبير المغفور له الشيخ محمد الشنقيطي، مؤسس مدرسة النجاة الأهلية في الزبير))، وقد وجدت شاعرنا يذكر في الرسالة المذكورة أن من أسباب شغفه بالشعر، مرتبط بتتلمذه على الشيخ محمود الحوراني الذي مر ذكره، وكان أول نظم[1] له قصيدة جاءت على نمط الشعر الجاهلي وأسلوبه، وقد جاء فيها:

سَرَتْ بِالشُّمُوسِ المُشْرِقاتِ رَكَائبُ	مَقاعِيسُ بُزْلٌ جَانِحَاتٌ نَجَائبُ
تَجُوبُ الَفيافِي والْفَدافِدَ جَشَّماً	وَتُطْوَى لَدَيْها هَوْجَلٌ وسَباسِبُ
فَطَوْراً تَهَادَى بِالمَسيرِ وتَارَةً	تَخُبُّ سِرَاعاً والدُّمُوعُ سَوَاكِبُ
تَحِنُ لِأَوْطَانٍ لَها وَمَعاطِنٍ	فَتَسْجُرُ إحْدَاهَا وأُخْرَى تُجَاوِبُ
وَقَدْ رَاعَنِي يَوْمَ الفِراقِ تَلَفُّتٌ	إليَّ مِنَ الْحَسْنَاءِ وَالقَلْبُ ذَائبُ
أشَارَتْ بِطَرْفٍ ثُمَّ أَوْمَتْ بِكَفِّهَا	فَجِئْتُ إلَيْها وَالمُراقِبُ غَائبُ
فَقَالَتْ وعَيْنَاهَا تُرِيقُ مَدامِعاً	كَسِلْكِ لَآلٍ قَدْ وَهَى مِنْهُ جَانِبُ
مَتَى تَجْمَعُ الْأَيّامُ شَمْلاً يَضُمُّنِي	وَإيّاكَ لَا وَاشٍ وَلَا مَنْ يُرَاقِبُ

تواضعه العلمي:[2]

وهي صفة تمثلت في أنه كان يتعمد الابتعاد عن النظم في الأغراض الشعرية التي برع فيها شعراء معينون، فأنا سألته: أنت لم تنظم في الرثاء مثلا ؟ وأنا أعرف أنه مات ابناه (معن) و(نزار) وابنته (هند)، وقد مات كل واحد منهم بعد بلوغه سنتين من العمر، فأجابني: إن هذه الأغراض لها أهلها الذين زرعوها وحصدوها وطحنوها وأكلوها، ثم قال: أيحق لي النظم بالرثاء وأنا أقرأ رثاء الخنساء لأخيها صخر، وقد كان يحفظ أغلب شعرها.

الوظائف التي شغلها:[3]

بعد أن تخرج الشاعر الهيتي في دار المعلمين في بغداد سنة 1926م بدأ يزاول مهنة التعليم ، وأول بلد عمل فيه معلما: هو قضاء قلعة صالح، وهو أحد أقضية محافظة ميسان في العراق ، وكان ذلك التعيين في سنة 1926م السنة التي تخرج فيها، ثم انتقل بعد ذلك ليمارس المهنة نفسها في أماكن أخرى كبغداد

[1] ينظر: ديوان الشاعر عبد الرحيم الهيتي، 19
[2] ينظر: م.ن، 16
[3] ينظر: ديوان الشاعر عبد الرحيم الهيتي، 38

وغيرها ، وكان في سنة 1940 م مديرا لمدرسة قضاء الهندية الابتدائية، وظل بعدها يتنقل بين التعليم والإدارة حتى سنة 1944م حيث نقل خدماته إلى مديرية انحصار التبغ في الحلة التي عمل فيها رئيسا للملاحظين، وبقي فيها إلى أن أحيل على التقاعد سنة 1965م، بموجب الأمر الوزاري الصادر من وزارة الاقتصاد بالعدد 51925 في 1965/6/17م.

وفاته:[1]

لقد عاش الشاعر عبد الرحيم الهيتي تسعين سنة؛ إذ كانت وفاته سنة 1996م وولادته كما ذكرت سابقا كانت سنة 1906، وكانت وفاته تحديدا في (1996/2/1م) اليوم الاول من شباط سنة الف وستمئة وست وتسعين للميلاد.

إشكالية عدم صرف المنصرف

وهي ظاهرة سجلتها في مطلع قصيدة نظمها الشاعر عبد الرحيم الهيتي عام 1948م، وقد وجهها للشيخ محمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال الذي يمثل التيار القومي في ذلك الوقت في العراق، وكان يكنّى بأبي (مازن)، إذ وجدته منع صرف (مازن)، وهو يقول[2]:

بَلِّغْ أبا مازنَ عاطرَ الثَّنا وحيّ مَن بَنَي فأحسنَ البِنا

فتًى نَمَتْهُ للعُلَى أُصولُهُ والفرعُ إنْ لم يُنْمِهِ الأصلُ وَنَى

قلبُ المَعالي كم هَفا لَه وكم شوقاً إليه طرفُها الساجِي رَنا

وقد أولت له هذا الأمر الذي سبق إلى ظني بأن الوزن ألجأه إلى اعتماد الضرورة الشعرية، لكن الضرورة لم تكن عذرا لمن يرى حتمية التزام الشاعر بأصول اللغة واستعمالاتها؛ ثم إنني فوجئت بتخطيء أمثاله من لجنة الفتوى النحوية في موقع منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، فثمة من سألهم عن عدم صرف (مسلم) في خطبة لأبي جعفر المنصور الخليفة العباسي المشهور، وعن عدم صرف (تمام) من الشاعر العربي اليمني (البردوني)، فقال السائل ما نصه: " ورد في خطبة أبي جعفر المنصور المشهورة: وإن أبا مسلمَ بايعنا وبايع الناس لنا[3] ... (وتظهر الفتحة على آخر كلمة مسلم) وكذلك في قصيدة البردوني ضبط (تمام) بفتح آخره في قوله:

ماذا جرى يا أبا تمامَ تسألني عفوًا سأروي ولا تسأل وما السبب[4]

مع أن الأصل الجر في الموضعين، وإن كان مستثقلاً على اللسان. السؤال: هل ما رُوي صحيح؟ وإن صح فما توجيهه؟"[5]، فأجابته اللجنة المعنية بفتواها ذات العدد (906) فقالوا:" الصَّوابُ فيما ذكرْتَ جَرُّ آخرِ "مسلمٍ" في قوله: وإنَّ أبا مُسْلِمٍ بايَعَنا وبايَعَ الناسَ لنا، فأمّا مُسْلِمٌ فلا شَكَّ في أنّه اسمٌ مُنصرفٌ لم يَعْتَرِه سَببانِ للمَنْع من الصرف، وضبط آخره في النصّ خطأ طباعيّ. وأمّا البيتُ فَلا وَجه لمَنْع الصرف في "تمَّام" : [ماذا جَرى يا أبا تَمَّام تَسألني] ، ولَو سَقَطَ الوزنُ، والمُنصرفُ لا يُمنَعُ الصرفَ من أجل

[1] ينظر: م.ن
[2] ديوان الشاعر عبد الرحيم الهيتي، القصيدة (1)
[3] ينظر: تاريخ الأمم والملوك، 535/4
[4] ينظر: ديوان عبدالله البردوني، 624،
[5] ينظر: موقع منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة الالكترونية الدولية

الحفاظ على الوَزن"[1]، والعجب أن اللجنة نفسها أشارت في إجابتها إلى أن الضرورة تتسع لهذا الذي سموه خطأ؛ فقالوا: "مَع ذلكَ أجازَ ابنُ مالك[2] مَنْعَ المُنصرفِ من الصَّرْفِ عندَ الضَّرورَة، كَما قال:

ولاضطرارٍ أو تناسُبٍ صُرِفْ * ذو المنعِ والمصروفُ قد لا يَنصرِفْ"[3]**

وأعجب من هذا قول الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد[4] بشذوذ صرف منع صرف المنصرف وهو نفسه وفي موضع حكمه على ذلك بالشذوذ يورد ما في المسألة من خلاف؛ إذ بعد تتبع النحاة في مذاهبهم في هذه المسألة وجدت أن التسرع بالحكم بالخطأ ناجم عن عدم تتبع المسألة عند النحاة أنفسهم، فعدم صرف المنصرف أجازه الكوفيون للضرورة وأيدهم ابن مالك كما بدا في قوله الذي أوردته اللجنة نفسها (والمصروف قد لا ينصرف)، ووافقهم غيره من النحاة، ولشيوع الخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز ذلك عقد صاحب الإنصاف[5] مسألة في ذلك، وشيوعه جاء من القول بعدم جواز منع صرف المنصرف من كبار أئمة البصريين كسيبويه والمبرد[6] وغيرهما؛ إذ إن النحاة انقسموا بسبب خلافهم في الجواز وعدمه وقيوده على أربعة مذاهب[7]:

المذهب الأول: المجيزون منع صرف المنصرف في ضرورة الشعر

المذهب الثاني: المقيدون قبول المنع في ضرورة الشعر في الأعلام فقط

المذهب الثالث: المجيزون له بالاختيار من غير ضرورة

المذهب الرابع: الرافضون لمنع صرف المنصرف مطلقا

أولا: المجيزون منع صرف المنصرف في ضرورة الشعر في الأسماء جميعا:

وهؤلاء يقف في مقدمتهم الكوفيون إلا أبا موسى الحامض[8]، ويؤيدهم في ذلك عدد من نحاة البصرة، ومنهم: أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن برهان والأشموني [9]وغيرهم، وفحوى مذهبهم أن هذا الجواز مطلق في كل الأسماء مع كونه مقيدا بالضرورة للشعراء فقط ؛ ويستوي في هذه الضرورة العلم وغيره، وحجة أصحاب هذا المذهب كثرة ما سمعوه من الشعراء العرب، فهو في الأعلام نحو:

طَلَبَ الأَزَارِقَ بِالكَتَائِبِ إذ هَوَتْ ... بِشَبِيبَ غَائِلَةِ الثُّغُورِ غَدُورُ[10]

---

[1] م . ن
[2] ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك،470
[3] موقع منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة الالكترونية الدولية
[4] ينظر شرح ابن عقيل، 41/2
[5] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، 403/2
[6] ينظر المقتضب، 354/3
[7] ينظر شرح التصريح على التوضيح،228/2، وحاشية الصبان على الأشموني، 404/3، وأمالي السهيلي، 26، 27
[8] ينظر: همع الهوامع، 133/1، وهو: أبو موسى محمد بن سليمان. كان أحد المذكورين من العلماء بنحو الكوفيين، أخذ عن أبي العباس ثعلب، وهو المقدم من أصحابه. ومن خلفه بعد موته مات سنة خمس وثلاثمائة. ينظر: كتاب طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، 152، ونزهة الألباء، 149
[9] ينظر: : الإنصاف، 403/2، وضرائر الشعر،101- 105، و النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، 35/1، وتوضيح المقاصد والمسالك،4 /1227، وأوضح المسالك، 137/4، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، ،59، وشرح الأشموني على الألفية،3 /404، وهمع الهوامع،122/1، وشرح التصريح، 228/2، قبائل العرب بين اللغة والتاريخ:146
[10] ديوان الأخطل، 116

بمنع صرف (شبيب) وجره بالفتحة، وهو فيه علة العلمية فقط، وقال حَسَّان[1]:

نصروا نبيهم وشدُّو أَزْرَهُ ... بِحُنَيْنَ يوم تَوَاكُلِ الأبطالِ

فترك صرف "حنين" وهو منصرف، قال الله تعالى: {وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ} [2] ولم يُرْوَ عن أحد أحد من القراء أنه لم يصرفه[3]، ومن منع صرف العلم للضرورة ما ورد عن عباس بن مرداس الذي كثر الكلام عليه حيث يقول[4]:

فَمَا كان حِصْنٌ ولا حَابِسٌ ... يفوقان مرداسَ في مَجْمَعِ

فترك صرف "مرادس" ولم ينونه وهو منصرف. ومنه قول عبدالله بن قيس الرقيات[5]:

وَمُصْعَبُ حِينَ جَدَّ الأَمْـ ... ـر أكثرُها وأطيبُها

فمنع صرف (مصعب) ولم ينونه وليس فيه سوى العلمية، ومن شواهد ذلك ما ورد عن امرئ الذي أكثر من الاستشهاد به النحويون، وهو قوله:[6]

قالت أميمة ما لِثَابِتَ شاخصًا ... عَارِي الأَشَاجِعِ نَاحِلًا كالمُنْصُلِ

بجر (ثابت) بالفتحة وهو منصرف ومن شواهد صرف غير العلم قول الشاعر[7]:

فَأَوْفَضْنَ عنها وهي تَرْعُو حُشَاشَةً ... بِذِي نَفْسِهَا والسَّيْفُ عُرْيَانُ أَحْمَرُ

فترك صرف (عُرْيَان) وهو منصرف؛ في حين هو منصرف؛ لأن مؤنثه عُرْيَانَة لا عَرْيَا؛ كون الصفة التي على هذا الوزن منصرفة إذا لم يكن مؤنثها فُعلى، والصفة التي على وزن (فَعْلان) تمنع من الصرف إذا كان مؤنثها فَعْلى[8]

وقال الفرزدق:[9]

إذا قال غَاوٍ من تَنُوخَ قصيدةً ... بها جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَيَّ بِزَوْبَرَا

فترك صرف "زَوْبَرَ" وهو منصرف، ومعناه نُسِبَتْ إليّ بكمالها من قولهم: أخذ الشيء بزَوْبَرِهِ، إذا أخذه كله، وقيل: "بزَوْبَرَا" أي كذبًا وزورًا[10]

وابن جني الذي يروي هو وابن السراج[11] عن المبرد رواية أخرى للبيت وجد بغيته بترجيح رواية (شيخي) من المبرد لرد رأي الكوفيين ومن شايعهم باعتمادهم ضرورة الشعر، وعند الرجوع الى

---

[1] ديون حسان ، 196
[2] التوبة: 25
[3] ينظر معجم القراءات القرآنية، 363/3
[4] ديوان عباس بن مرداس، 112
[5] ينظر ديوان عبدالله بن قيس الرقيات، وقد ورد بلفظ: لَمُصعَبُ عِندَ جِدِّ القَولِ أَكثَرُها وَأَطيَبُها
[6] ينظر: ديوان امرئ القيس، 14، والمعجم المفصل في شواهد العربية، 2849، ، وعاري الأشاجع" تريد أنه هزل وضعف، وناحلا: أي قد شحب لونه وتغير وضعف جسمه وهزل، والمنصل -بضم الميم وصاده مضمومة أو مفتوحة- السيف، ينظر: الإنصاف، 403/2
[7] ينظر: شرح ديوان الحماسة، 298/2
[8] ينظر: الانصاف، 403/2
[9] ديوانه ، 206/1، و296
[10] ينظر: الانصاف، 403/2
[11] ينظر: سر صناعة الإعراب، 198/2، والأصول في النحو، 439/3

المقتضب والكامل لم أجد هذا الكلام، بل وجدته يرى أن البصريين والكوفيين متكافئون في الدليل، وقال: رواية برواية. وصاحب الإنصاف يجزم بعدم صحة الرواية بـ(شيخي)؛ فيقول:" قالوا: ولا يجوز أن يقال "إن الرواية: يفُوقَان شَيْخِيَ في مَجْمَعِ، وشيخه أبُوهُ مرادس" لأنا نقول: بل الرواية الصحية المشهورة ما رويناه، على أنا لو قدرنا أنه قد روى رواية أخرى كما رويتموه فما العذر عن هذه الرواية الصحيحة مع شهرتها؟"[1]، ورد ابن الأنباري بلفظ مشابه رواية بيت آخر ساقه للاستدلال على منع صرف المنصرف أيضا، ونسبه لدوسر بن دهبل القريعي، وهو قوله:

وقَائِلَةٍ ما بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا ... صَحَا قَلْبُهُ عن آلِ ليلى وعن هِنْدِ

بمنع صرف (دوسر) وهو منصرف، فقال رادا على رواية أخرى: ولا يجوز أن يقال إن الرواية:

ما للقُرَيْعِيِّ بَعْدَنَا[2]

واما التكافؤ الذي حكم به المبرد فإنه لم يجد قبولا عند الرضي الاستراباذي، ورده بقوله: "والإنصاف: أن الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردها وإن ثبتت عندك رواية أخرى."[3]

وأما من جهة القياس فاستدل صاحب الانصاف على جواز منع صرف المنصرف بقوله: " وأما من جهة القياس فإنه إذا جاز حذف الواو المتحركة للضرورة من نحو قوله:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قال قَائِلٌ: ... لمن جَمَلٌ رِخْوُ المِلَاطِ نَجِيبُ

فَلأَن يجوز حذف التنوين للضرورة كان ذلك من طريق الأولى، وهذا لأن الواو من (هو) متحركة، والتنوين ساكن، ولا خلاف أن حذف الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك، فإذا جاز حذف الحرف المتحرك الذي هو الواو للضرورة، فلأن يجوز حذف الحرف الساكن كان ذلك من طريق الأولى لكنه لم يغادر هذا الإنصاف قبل أن ينتصر لمدرسته بالقياس الذي عده مؤيدا لهم؛ لأن الأصل الصرف إن لم تجتمع علتان، ورد على الأخفش الذي استدل بقول العرب (سلامُ عليكم) بغير تنوين (سلام)، وقال إن كثرة ورود اللفظة في كلامهم جعلهم يحذفون التنوين، وهذا الحذف الذي غرضه التخفيف من جنس حذفهم في نحو لم يكُ وغيرها.[4]

المذهب الثاني: المجيزون لمنع صرف الأعلام في الضرورة فقط:

وهؤلاء النحاة في ضوء ما ذكر الأشموني الذي وصفهم بالمتأخرين[5] فصلوا بين ما فيه العلمية، فأجازوا عدم صرفه، وبين ما ليس بعلم فلم يجيزوا فيه ذلك، ومنهم ابن يعيش والرضي، والسهيلي وابن عقيل[6]، وثمة من ينسب هذا المذهب للسهيلي فقط، ومنهم من يذكر ابن يعيش من أصحاب المذهب الأول[7]، في حين هو من ضمن أصحاب المذهب الثاني؛ لأنه هو القائل: " فإذا اعتبرت النصوص الواردة في هذا الباب، كان أكثرها أعلامًا معارف، فامتنع الصرفُ للضرورة بسبب واحد من سببَيْن. فلو جاء مثل (رجل)، و(فرس) وأريد منعُه الصرفَ للضرورة، لم يجز عندي"[8]، ثم إن ابن يعيش أوجد تخريجات لهذا لهذا المنع، فقال: " وقد تَأوَّلها أبو العبّاس، ورَوَى شيئًا منها على غير ما رووه. فأمّا بيتُ عبّاس فإنّ

---

[1] الإنصاف، 408/2
[2] ينظر: م. ن
[3] شرح الرضي على الكافية،106/1
[4] ينظر: م . ن
[5] ينظر: شرح الأشموني على الألفية،3 /404
[6] ينظر: شرح ابن يعيش، 188/1، وشرح الرضي على الكافية،106/1، وشرح ابن عقيل 339/2، وأمالي السهيلي، 26
[7] ينظر: الشواهد النحوية والصرفية في شعر عباس بن مرداس، 89
[8] شرح ابن يعيش، 188/1

الرواية الصحيحة: "يفوقان شَيْخِيَ في مجمع"؛ وشيخُه: هو مرداسٌ. وإن صحّت روايتهم، فإنّه جعله قبيلةً لتقدُّمه، وكثرةِ أشياعه.

وأمّا "عامرُ ذو الطول" فأبو القبيلة، ويجوز أن يكون جعله القبيلة نفسها، فلم يصرفه، ثم ردّ الكلامَ في الصفة إلى اللفظ. ومنه قوله تعالى: **{إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِثَمُودَ}** (1)، صرف الأول؛ جعله أبا القبيلة، ومنعه الصرفَ ثانيًا؛ لأنّه جعله نفس القبيلة. وأمّا قوله مُصْعَبُ: "حين جدّ الأمر"، فإنّ الرواية الصحيحة: "وأَنْتُمْ حينَ جدّ الأَمر". وإن صحّت تلك الروايةُ، حمله على إرادة القبيلة"[1] وما اعتمده ابن يعيش من روايات لبعض الأبيات ردها في الانصاف كما ذكرت ورد رواية استبدال (مصعب) ب(أنتم) التي اعتمدها ابن يعيش باللفظ نفسه. ولم يقبل ابن الأنباري بعد (عامر) اسم القبيلة كما ذكر ابن يعيش، وعلل ذلك بقوله:" فترك صرف (عامر) وهو ينصرف، ولم يجعله قبيلة لأنه وصفه فقال "ذو الطول وذو العرض" ولو كانت قبيلة لوجب أن يقول: ذات الطول وذات العرض، ولا يجوز أن يقال "إنما لم يصرفه لأنه ذهب به إلى القبيلة كما قرأ سيد القراء أبو عمرو بن العلاء ((**وجئتك من سَبَأَ بنَبَأ يقين**))[2] فترك صرف سَبَأ، لأنه جعله اسمًا للقبيلة حملًا على المعنى، وقال الشاعر:[3]

من سَبَأَ الحَاضِرِينَ مأرِبَ إذ ... يبنون من دون سَيْلِهِ العَرِمَا

فلم يصرف "سبأ" لأنه جعله اسمًا لقبيلة حملًا على المعنى، وقال الله تعالى: **{أَلَا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْداً لِثَمُودَ} [هود: ٦٨]**؛ فلم يصرف {ثَمُودَ} الثاني؛ لأنه جعل اسمًا للقبيلة حملًا على المعنى[4] ، ويرى الأشموني أن ما يؤيدهم في منع صرف المنصرف في الأعلام: وجود إحدى العلتين.[5]، ووجود إحدى العلتين ليس هو السبب في جعل العلمية سببا واحدا يكفي لمنع الصرف عند أصحاب هذا المذهب، فأصحاب هذا المذهب يرون أن قصر الأمر على الأعلام دون غيرها من العلل لقوتها، وذلك بكونها شرطا لكثير من الأسباب مع كونها سببا، وهو ما دعا الصبان إلى تضعيف علة الأشموني بأنهم جوزوا ذلك في العلم لوجود إحدى العلتين.

وخلاصة رأي أصحاب هذا المذهب الجواز للضرورة بشرط عدم قبوله في غير العلم، وهم وافقوا الكوفيين لكثرة ما رأوا من شواهد، ولهذا قال ابن يعيش "واعلم أن النصوص الواردة في هذا الباب ليس ردُّها بالسَّهْل. والمذهبُ فيه منعُ صرف المنصرف من الأسماء إذا كان فيه علّةٌ واحدةٌ من العِلَل التسع؛ حتّى لو اجتمع معها علّةٌ أخرى، امتنع من الصرف في حال الاختيار والسعةُ. فللضرورة اعتُبر مُطْلَقُ الثِّقَل. وفي حال الاختيار اعتُبر ثقلٌ مخصوصٌ. فإذا اعتبرت النصوص الواردة في هذا الباب، كان أكثرها أعلامًا معارف، فامتنع الصرفُ للضرورة بسبب واحد من سببَيْن"[6]وهو ما جعل الرضي[7]يعد موافقة الكوفيين بشرط تقييد المنع بالأعلام من الإنصاف لما أكثروا فيه من الشواهد الموثوقة على هذه المسألة.

المذهب الثالث: المجوزون لمنع صرف المنصرف مطلقا وبالاختيار:

أي أن منع صرف المنصرف ليس مقيدا بالضرورة ولا بالشعراء، وهو مذهب ثمة من ينسبه إلى أبي العباس ثعلب أحمد بن يحيى وحده[8]، وينسبه بعضهم إلى قوم من بينهم ثعلب[9]، وهذا الاختيار نص فيه

---

[1] شرح ابن يعيش، 188/1
[2] النمل:22
[3] ينسب هذا البيت للنابغة الجعدي، ينظر: الكتاب، 2/ ٢٨
[4] الانصاف،410/2
[5] ينظر: الانصاف،403/2
[6] شرح ابن يعيش، 188/1
[7] ينظر: شرح الرضي على الكافية، 106/1
[8] ينظر: شرح التصريح، 228/2
[9] ينظر: التسهيل، 224، وشرح الأشموني على الألفية، 404/3، و توضيح المقاصد والمسالك، 1227/4، وأوضح المسالك، 137/4

أصحابه على السماح بمنع صرف كل منصرف فيه علة واحدة؛ إذ حكى الفخر الرازي[1] أن أكثر الكوفيين والأخفش يجيزون منع الاسم من الصرف إذا توافرت فيه علة واحدة، ولا فرق بين العلم وغيره[2]، والشاهد والشاهد لأصحاب هذا المذهب: قول الشاعر:[3]

أوَمّل أنْ أعيشَ وأنّ يـــــومي ** بأوّلَ أو بأَهْوَنَ أو جُبَـــــارِ

أو التـــّـالي دُبَارَ فإنْ أفُتْهُ ** فمُؤْنِسَ أو عَرُوبَةَ أو شِيَارِ

فَمنع صرف (دبار) و(مؤنس) وجرهما بالفتحة في حين أبقى (جبار) و(شيار) منصرفين وجرهما بالكسرة.[4] ، وعلة جواز ذلك عند الكوفيين مرتبطة بمسلمات مذهبهم في عد الفعل أصلا للمصدر وليس العكس كما يرى البصريون، وبيان علتهم كما يقول خالد الأزهري بأن منع صرف المنصرف " جار على أصلهم؛ فأنهم يدعون أن الفعل أصل للمصدر فزالت فرعية الاشتقاق وما بقي إلا فرعية الافتقار، وينتج من هذا أن ما لا ينصرف أشبه الفعل في فرعية واحدة، وهي الافتقار؛ فيكون السبب الواحد يمنع الصرف"[5] وهو ما يجعل الاضطراب في النحو مَعْلَمًا واضحا؛ لأن هذا الرأي يجعل الفوضى في القاعدة النحوية هي التي تحكم؛ إذ الأهواء والآراء غير المنطقية ستجد لها من يستمع إليها؛ ولهذا رد خالد الأزهري ذلك بقوله: " ويلزم من ذلك أن تكون جميع الأعلام ممنوعة من الصرف، ومعلوم أن الأمر ليس كذلك"[6]

المذهب الرابع: الرافضون لمنع صرف المنصرف مطلقا:

ويتزعم هذا المذهب جمهور البصريين الذين يستثنى منهم أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن برهان العكبري الذين ذهبوا إلى ما ذهب إليه الكوفيون في جواز المنع كما مر ذكره، وقد بنى البصريون رفضهم لذلك على تعليلات وحجج رأوا في ضوئها عدم جواز منع صرف المنصرف لأي سبب كان، ومنها:[7]

أ- أن جواز منع صرف المنصرف رد له من الأصل إلى غير الأصل؛ إذ الأصل في الأسماء الصرف، وما أجازه الكوفيون ومن سايرهم مؤذن بهذا الرد فلم يقبلوا به.

ب- إن تجويز منع صرف المنصرف سيؤدي إلى أن يلتبس المنصرف بغير المنصرف، وعلى وفق هذه العلة أرادوا التفريق بين حذف التنوين ومنع الصرف هنا وبين حذف الواو من كلمة (هو) التي يرى البصريون الحذف فيها لا يتسبب في اللبس الذي يتسبب به منع صرف المنصرف، وهذا الحذف هو الذي ورد في قول الشاعر:[8]

فَبيناهُ يَشري رَحلَه قالَ قائِلٌ لِمنْ جَمَلٌ رِخْوُ المَلاطِ نَجيبُ

فإنه كما يرى البصريون لا يؤدِّي إلى الالتباس، بخلاف حذف التنوين من المنون.

---

[1] ينظر شواهد العباس بن مرداس، 89
[2] ينظر شرح التصريح، 228/2
[3] البيتان ينسبان لأحد الأدباء، ينظر: تفسير الماوردي،6/ 6، وشرح مقامات الحريري، 6/6، ونسبهما ابن كثير في تفسيره تفسيره لأحد العرب العَرْباء المتقدمين كما يقول، ينظر: تفسير ابن كثير، 130/4، والبيتان بلا نسبة عند كثيرين، ينظر: الإنصاف ٢/ ٤٩٧، واللسان، (عرب)، و(هون)
[4] ينظر: همع الهوامع، 133/1، و"دبار" يوم الأربعاء، وما ذكره في هذين البيتين أسماء الأيام في الجاهلية؛ فأول: هو يوم الأحد، وأهون: هو يوم الاثنين، وجُبار بضم الجيم : هو يوم الثلاثاء، ودُبار بفتح الدال: هو يوم الأربعاء، ومؤنس: هو يوم الخميس، وعَروبة بفتح العين: هو يوم الجمعة، وشِيار بكسر الشين: هو يوم السبت، ينظر: الإنصاف،403/2
[5] شرح التصريح، 228/2
[6] شرح التصريح،228/2
[7] ينظر: الإنصاف، 419/2
[8] ينظر: البيت للعجير السلولي في خزانة الأدب 5/ 257، 260، 9/ 473

ج – يرفض البصريون التعليل بالضرورة في منع صرف المنصرف، ويؤكد هذا الرفض ابن جني الذي يعيب على الشاعر الذي يخالف الأصول محتجا بالضرورة ؛ فقال: إن الشاعر مع الضرورة " ليس له ترك صرف ما ينصرف للضرورة. هذا مذهبنا، وذلك أن الصرف هو الأصل، فإذا اضطر الشاعر رجع إليه، وليس له أن يترك الأصل إلى الفرع."[1] ، وكلام ابن جني أخذه من أبي العباس المبرد الذي يقول:" اعْلَم أَن الشَّاعِر إِذا اضْطر إِلى صرف مَالا ينْصَرف جَازَ لَهُ ذَلِك؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يرد الْأَسْمَاء إِلَى أُصُولهَا، وَإِن اضْطر إِلَى ترك صرف مَا ينْصَرف لم يجز لَهُ ذَلِك؛ وَذَلِكَ لِأَن الضَّرُورَة لَا تجوّز اللّحن، وَإِنَّمَا يجوز فِيهَا أَن ترد الشيء إِلَى مَا كَانَ لَهُ قبل دُخُول الْعلَّة، نَحْو قَوْلك في (رادٍ) إِذا اضطررت إِلَيْهِ: هَذَا رادِدٌ؛ لِأَنَّهُ فَاعل في وزن ضَارب، فَلحقه الْإِدْغَام، كَمَا قَالَ:[2]

مهلًا أعاذلُ قد جَربتِ مِنْ خُلُقي ... أَنّي أَجودُ لأقوامٍ وَإِن ضَنِنُوا

لِأَن (ضَنَّ) إِنَّمَا هُوَ ضَنَنَ، فَلحقه الْإِدْغَام...فعلى هَذَا إِجْرَاء مَالا يجرى لما وصفت لَك"[3] ، وما ذكره المبرد يعضده قول المرزباني في الموشح الذي أكد أن الضرورة لا تكون متكأً لقبول اللحن؛ فعلق على رواية (مرداس) بغير تنوين بقوله: " تركَ صرفَ مرداس، وهو اسم منصرف؛ وهذا قَبيحٌ لا يَجوزُ ولا يُقاسُ عليه لأنّه لَحنٌ " [4]

د - أكد ابن السراج ما رآه المبرد بأن الرواية الصحيحة هي (شيخي) وليس (مرداس)، وأول الرواية التي لم تصح عنده، لكنه حكم على حذف الواو من (هو) بأنه قبيح كما أن منع صرف المنصرف قبيح أيضا؛ فقال:" ولكن لو صحت الرواية في ترك صرف ما ينصرف في الشعر لما كان حذف التنوين بأبعد من حذف الواو في قوله: فبنياه يشري رحله .. ؛ لأن التنوين زائد ولأنه قد يحذف في الوقف، والواو في (هو) غير زائدة فلا يجوز حذفها في الوقف، وكلاهما رديء حذفهما في القياس." [5] ولم يلق ما ذهب إليه ابن السراج بالحكم بالمساواة في هذين الاستعمالين في كونهما قبيحين القبول عند ابن يعيش؛ فقد استوقفته التسوية بين حذف الواو في (بيناه) وحذف التنوين؛ فقال: " والذي ذكره ابن السرّاج لا أراه؛ لأن التنوين حرفٌ دخل لمعنى، فإذا حُذف، أَخَلَّ بذلك المعنى. وليس كذلك ما هو من نفس الكلمة؛ ألا ترى أنَّه لمّا اجتمع التنوين مع ياء المنقوص، في مثل (قاضٍ)؛ ومع المقصور في مثل (عَصًا)، واقتضت الحال حذف أحدهما، حذف لام الكلمة، وبقي التنوين: لأن حذف التنوين ربّما أوقع لَبْسًا، وليس كذلك حذف الواو من قوله: "فبيناه يشري رحله"." [6]

وما رد فيه ابن يعيش متمسكا بالاستدلال به عند البصريين وجد فيه صاحب الإنصاف حجة لترجيح رأي الكوفيين في جواز المنع لا رفضه، فقال:" أما قولهم "إنما لم يجز ترك صرف ما ينصرف لأنه يؤدّي إلى ردّه عن الأصل إلى غير أصل "قلنا: هذا يبطل بحذف الواو من "هو" في قوله: فبيناه يشري رحله قال قائل؛ خصوصًا على أصلكم، أن الواو عندكم أصلية لا زائدة كما هي على أصل الخصم زائدة[7]

وقول البصريين بأن حذف الواو من (هو) في البيت لا يؤدي إلى الالتباس رد عليه ابن الانباري الذي اعتمد الحذف حجة في جواز منع صرف المنصرف وهنا يقف ليؤكد أن هذا الحذف يؤدي إلى الالتباس، فيقول: " قلنا: الجواب عن هذا من وجهين:

---

[1] سر صناعة الإعراب، 198/2
[2] البيت قائله قعنب بن أم صاحب، ينظر: شرح الرضي على الكافية،241/3، و شرح الشواهد الشعرية، 258/3
[3] المقتضب، 354/3
[4] الموشّح في مآخِذِ العُلَماء على الشُّعَراء،: 122
[5] الأصول في النحو، 439/3
[6] شرح ابن يعيش، 68/1
[7] الانصاف، 419/2

أحدهما: أنا لا نسلم أنه لا يؤدي ههنا إلى الالتباس؛ لأنك تقول (غزا هو) فيكون توكيدا للضمير المرفوع بأنه فاعل، فإذا حذفت الواو منه التبست الهاء الباقية بالهاء التي هي ضمير المنصوب بأنه مفعول نحو (غزاه) فإنه يجوز أن لا تمطل حركتها، قال الشاعر[1]:

تراه كأن الله يَجْدَعُ أنفه ... وعينيه إن مولاه ثاب له وفر

وكذلك الهاء أيضًا في سائر المنصوبات؛ فإنه يجوز أن لا تُمْطَلَ حركتُها في الشعر كضمير المجرور؛ فإنهم يسوُّون بينهما في ذلك، قال الشاعر[2]:

له زجل كأنه صوتُ حادٍ ... إذا طلب الوسيقة أو زَمِيرُ "[3]

ثم يزيد من دفاعه عن رأي الكوفيين[4] بمنطق غير مقبول واستدلال عقلي يدل على تحيزه وعدم واقعيته، فإنه يرفض ما ذهب إليه البصريون في عد منع صرف المنصرف سببا للالتباس بين المنصرف وغير المنصرف، ويرد بطريقة يبتعد فيها عن الموضوع ويتكلم عن قضية أخرى وهي صرف الممنوع من الصرف؛ فإنه هو الذي يؤدي إلى الالتباس، ويحتج لقبول منع صرف المنصرف بأن صرف الممنوع من الصرف هو الذي يؤدي إلى الالتباس ومع ذلك هو جائز بالاتفاق، والاتفاق الذي يعنيه هو أن النحاة اتفقوا على أن صرف غير المنصرف ضرورة يجوز اللجوء إليها في الشعر فقط. ولأن الجواز حاصل هنا لزم حصوله هنا، وهو منطق يحتاج حجة؛ لأن جواز الحكم لا يؤدي بالضرورة إلى حكم يجوز في قضية أخرى.

وعن تمسك البصريين بالمنع أرى أن هذا التمسك محجوج بكثرة ما استدل به الكوفيون ومن أيدهم من البصريين أنفسهم، لكن القياس عدم اللجوء إلى هذه الضرورة في الأعلام وغيرها. والاكتفاء بما ورد من الشعر وعد السماع سببا في قبول ذلك بحدود ضيقة واقصرها على الضرورة

القول فيما ذهب إليه الشاعر عبد الرحيم الهيتي:

بعد عرض المذاهب الأربعة التي عرفت في منع صرف المنصرف تكون هذه الإشكالية التي وجدت عند الشاعر عبد الرحيم الهيتي لها ما يؤيدها من كلام النحاة، ولاسيما ما ورد من المذهبين ممن ذكرنا؛ ولقوة ورجحان رأيهم وجدنا أن صاحب الإنصاف قد مال إلى مذهب الكوفيين وهو ليس مذهبه، وعلل سبب ميله بكثرة ما رأى من شواهد[5] استدل بها القائلون بالجواز في ضرورة الشعر في كل الأسماء، ومثلهم المقيدون المقيدون لهذه الضرورة بالعلم فقط؛ لكون الذي منع صرفه وهو منصرف عند الشاعر الهيتي كان علما، وهو قوله (أبا مازنَ) بفتح النون.

الخاتمة والنتائج

أكملت البحث ولله الحمد والمنة في مسألة منع صرف غير المنصرف وكانت نتائج البحث الآتي

1- أن الدرس النحوي ماانفك ميدانا خصبا لدراسات نحوية تثري البحث اللغوي والنحوي
2- أن منع صرف المنصرف ليس غريبا في استعمالات اللغة وشواهدها.
3- عدم التضييق لما وجدنا فيه متسعا في شواهد يعتد بها ولاسيما ما كانت شواهده كثيرة

[1] البيت نسب إلى خالد بن الصليفان، وقيل إن قائله: هو الزبرقان بن بدر، ولم ينسبه كثير من النحويين. ينظر: الامالي، للشريف المرتضى، 259/2، والخصائص، 431/2
[2] هذا البيت من كلام الشماخ بن ضرار الغطفاني يصف حمار وحش، ينظرك الخصائص، ١/ ١٢٧
[3] الانصاف، 419/2
[4] ينظر: الانصاف، 421/2
[5] ينظر: الانصاف، 403/2

4- أن منع صرف المنصرف يجد له من ينصره من النحويين الذين لا يرون في ذلك بأسا وأن ثمة منهم قصر جواز هذا الاستعمال على ما ورد من منع في الأعلام فقط، علما بأن ثمة من النحويين من يمنع ذلك في الأعلام وغيرها.
5- خلص البحث إلى ان الاطلاع يوقف تخطيء بعضنا بعضا؛ ولاسيما أن ما يجوز هنا أو هناك يرد مدعوما بشواهد لا يتسع المجال لردها.
6- أوصي الباحثين وطلبة علوم اللغة أن يزيدوا من اطلاعهم في اللغة واستعمالاتها وذلك عن طريق التوجه إلى مصادر اللغة ومراجعها المتخصصة، ليظهر للجميع ماتحويه مصادر اللغة والنحو من علم غزير ومحكم.

ثبت المصادر

1- وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن ابى بكر الشرجى الزبيدى ت ٨٠٢ه، تح: د. طارق عبد عون الجنابي. بيروت : عالم الكتب،١٩٨٧م
2- إتحاف الأسرة بمعرفة تاريخ البصرة، د.عبد الباسط خليل محمد الدرويش، مطبعة القمة، الموصل، 2010م
3- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، ت ٣١٦هـ، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت
4- أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث، عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي أبو القاسم، 581ه، تح: محمد إبراهيم البنا، مصر، مطبعة السعادة، 2002م.
5- أمالي المرتضى، الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي، 436ه، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1954م.
6- أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، ابن هشام، 761ه ، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، بيروت، دار الفكر للنشر والتوزيع، (د . ت)
7- الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، ت 577ه، تح: حسن حمد، الكتب العلمية، 2016م .
8- تاريخ الأمم والملوك، للطبري،310ه، ، الكتب العلمية، بيروت
9- ترجمة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، صاحب أضواء البيان / جمعها وصنفها عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس. ط2. الرياض، دار الهجرة للنشر والتوزيع، 2002م
10- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ)، المحقق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون – بيروت، الطبعة: الأولى – 1999م
11- تفسير الماوردي = النكت والعيون : أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، 450هـ، تح: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت.
12- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، ٧٤٩هـ، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، ٢٠٠٨م
13- حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة. د.ت
14- حياة عالم الأنبار الشيخ العلامة عبد الجليل السيد إبراهيم الهيتي، حامد شاكر العاني، مطبعة القبس، بغداد، 2002م
15- خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي، 1093ه، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مصر.
16- والخصائص، الخصائص، لابن جني، 392ه، تح: محمد علي النجار، بيروت، 1952م.
17- ديوان الأخطل، تح: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق ودار الفكر المعاصر، بيروت ط4، 1996 م

18- ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري، تح: أنور عليان أبو سويلم - محمد علي الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ، 2000م
19- ديوان حسان بن ثابت، تح: وليد عرفات، دار صادر، بيروت، 2006م
20- وديوان الشاعر عبد الرحيم الهيتي، حققه وعلق عليه: الباحث، طبعة دار المناهج، بغداد، ط1، 2020م
21- ديوان العباس بن مرداس السلمي، تح: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1991م
22- ديوان عبدالله البردوني، 624، الهيئة العامة للكتاب، صنعاء، ط1، 2002م
23- ديوان عبدالله بن قيس الرقيات، موقع بوابة الشعراء على الشبكة الالكترونية الدولية،
24- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، الكتب العلمية بيروت-لبنان، 2000م
25- وشرح ابن عقيل شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 769ه، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار استقلال، طهران، 1381ه
26- ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لأبي عبد الله محمد بن مالك/ابن الناظم، (ت 686ه)، 470، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999م
27- وشرح الأشموني على الألفية، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 900ه، إحياء الكتب المصرية، مصر
28- وشرح التصريح، شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري، 905ه، إحياء الكتب، مصر.
29- : شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي أبو علي، تح: غريد الشيخ: دار الكتب العلمية، 2003م
30- شرح الكافية، للرضي الإستراباذي، 686ه، تح: حسن بن محمد الحفظي، جامعة الإمام محمد بن سعود، 1966م.
31- شرح المفصل، لابن يعيش،643ه، بيروت، 1988م
32- شرح مقامات الحريري، أبو عباس أحمد بن عبد المؤمن بن موسى القَيْسي الشُّريشي، 619 هـ، الكتب العلمية – بيروت، ط2، 2006 م
33- الشواهد النحوية والصرفية في شعر العَبَّاسِ بنِ مِرْداس السُّلَمِيّ، جمع وتخريج ودراسة ، مجلة كلية التربية في جامعة الامير سطام بن عبد العزيز
34- وضرائر الشعر، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور ت ٦٦٩هـ، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، ١٩٨٠ م
35- طبقات النحويين واللغويين، المؤلف: محمد بن الحسن الزبيدي أبو بكر، 379ه، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، 1984ينظر:
36- علماء ومفكرون عرفتهم، محمد المجذوب، دار الشواف، ط4، الرياض، 1993م.
37- قبائل العرب بين اللغة والتاريخ: قبائل العرب بين اللغة والتاريخ 1- بنو سليم، رضوان منسي عبد الله، دار النشر للجامعات، 2011م
38- الكتاب، كتاب سيبويه ، سيبويه، 185ه، تح: عبدالسلام محمد هارون، مصر،1988.
39- مدرسة النجاة الأهلية، 1921-1974م، المؤلف: أ.د. جاسم ياسين الدرويش، ط1، (2007 م)، د.ن
40- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة معجم قبائل العرب القديمة والحديثة عمر رضا كحاله، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1997م.
41- معجم القراءات القرآنية، د. أحمد مختار عمر، ود. عبد العال سالم مكرم، ط1، إيران، 1991م
42- المعجم المفصل في شواهد العربية، 2849، تأليف مجموعة من المتخصصين في اللغة العربية، ، المكتبة الإسلامية

43- المقتضب، للمبرد، 285ه، تحقيق عبدالواحد عظيمه، بيروت.
44- من أعلام الفكر الإسلامي في البصرة، عبداللطيف الدليشي الخالدي، مكتبة وزارة الاوقاف العراقية، بغداد، 1976م
45- موسوعة الزبير، موسوعة الزبير، د. عبد الباسط خليل محمد الدرويش، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، 2013 م
46- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، محمد بن عمران بن موسى المرزباني أبو عبد الله، 384ه، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، 1995م
47- موقع منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة الالكترونية الدولية
48- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، ت ٥٧٧هـ، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، 1985م
49- النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى بن الأعلم الشمنتري، 476ه، تح: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ط،1990م
50- همع الهوامع، همع الهوامع، للسيوطي، 911ه، صححه بدرالدين الداغستاني، طبعة بولاق
51- هيت في إطارها القديم والحديث، هيت في إطارها القديم والحديث، رشاد الخطيب الهيتي، ط1، دار أسعد، بغداد، 1966م
52- وثائق مدرسة النجاة الأهلية في الزبير، جمع عبد العزيز سعود العويد، دار آفاق للنشر، الكويت، 2017م.